اي انها لا تريد السير على الطريق التي سارت عليها ابو ظبي في آذار (مارس) الماضي . لذلك جمد المؤتمر موضوع الفوارق في الاسعار لاجراء المزيد من الدراسات المفصلة حوله . وسيجتمع في الشهر القادم بعض الخبراء لدراسة هذه المشكلة واعداد اقتراحات (تدخل في تنفيذها الآدمغة الالكترونية) لوضعها امام مؤتمر الاوبيك القادم . وهذا يعني ان خروج ابو ظبي من سياسة باقي دول الخليج فيما يتعلق بالبترول ذو النوعية العالية باق على حاله في الوقت الحاضر .

وناقش مؤتمر ليبرفيل ايضا الموضوعات التالية:

(١) التقارير التي رفعتها اللجان الفنية الثلاث المولجة بمتابعة القضايا التي طرحها بيان دول الاوبيك الصادر في آذار الماضي وهي : (أ) القضايا البترولية بما في ذلك الاسعار ، (ب) اصلاح نظام النقد الدولي، (ج) المساعدات التي ستقدمها دول الاوبيك للبلدان النامية الاخرى (بصورة رئيسية مشروع مصنع الاسمدة الذي اقرته الاوبيك) . لن تجري متابعة القضايا التي درستها اللجنة الاولى (بما في ذلك برمجة الانتاج) من قبل اللجنة الاقتصادية التابعة للاوبيك . اما النتائج التي توصلت اليها لجنة اصلاح النظام النقدي العالمي فسيجري رفعها الى اجتماع وزراء المال لدول المنظمة الذي سينعقد خلال شهر تموز . وخول المؤتمر الامانة العامة للاوبيك صلاحية العمل على وضع الدراسات الفنية اللازمة لمشروع مصنع السماد والاستعانة بخبراء من الخارج .

(٢) قرر المؤتمر تنسيق سياسات تسعير الغاز بحيث تكون منسجمة مع سياسات تسعير البترول.

(٣) قرر المؤتمر انشاء وكالة خاصة ضمن اطار الاوبيك لتشجيع التعاون بين شركات النفط الوطنية في البلدان الاعضاء وخاصة في ميدان التسويق والارجح أن تأخذ هذه الوكالة شكل دائرة خاصة او لجنة دائمة للتنسيق في الامانة العامة .

يمكننا ان نقول ان الجو الذي ساد مؤتمر ليبرفيل يتصف اولا وآخرا بالاعتدال بالنسبة لموضوع الاسعار . وهذا يعني بدوره مهادنة جبهة الدول المستهلكة وعدم استفزاز الولايات المتحدة بعد كل التهديدات العنيفة التي اطلقتها . ولكن استنادا الى ما جرى في هذا المؤتمر تشير كل الدلائل الى ان ارتفاعا لا بأس به سيطرأ على اسعار البترول في الخريف القادم للتعويض عن الارتفاع الحاصل في معدل التضخم النقدي العالمي وعن الخسائر التي تتحملها الدول المنتجة تبعا لذلك . وقد ألمح خبراء الاوبيك بأن الخسائر في القوة الشرائية لعائدات هذه الدول قد بلغت ٣٥ بالمائة كحد ادنى منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤. طبعا سيعتمد مقدار هذه الزيادة وكيفية تطبيقها الى حد ما على ما سيجري على صعيد الحوار بين الدول الصناعية والعالم الثالث .

رهف بدوي